العرب
السبت 2020/04/18
السنة 42 العدد 11681

النفط الصخري الأميركي يصحو على تخفيضات الأمر الواقع

كونوكو فيليبس تقلص إنتاجها بنسبة 30 في المئة

التكاليف دون مستوى الأسعار

بدأت تظهر تخفيضات الأمر الواقع في إنتاج النفط الصخري الأميركي، التي فرضتها مستويات الأسعار الحالية وتحديات هيكلية وتمويلية يعاني منها القطاع منذ ما قبل أزمة انتشار فايروس كورونا وانحدار أسعار النفط العالمية.

لندن - لم تعلن الولايات المتحدة عن مساهمة محددة في الاتفاق التاريخي لخفض إنتاج النفط، لأن قوانينها المتعلقة بمكافحة الاحتكار تمنع التنسيق مع أي جهة خارجية للتأثير على الأسعار.

لكنها ألمحت إلى مساهمة غير مباشرة تفرضها حتما مستويات الأسعار الحالية، التي تقل عن تكاليف إنتاج معظم النفط الصخري الأميركي، أي أن إنتاجه يعني تسجيل خسائر بدل الأرباح.

ويمكن لبعض ذلك الإنتاج أن يتواصل بفضل تحوطات تأمين على مستويات معينة من الأسعار، تدفع شركات التأمين بموجبها الفارق في الأسعار.

وبدأت تفاصيل تخفيضات الإنتاج الأميركية تظهر في البيانات وخطط الشركات، التي كانت تعتزم أصلا خفض الإنتاج قبل الأزمة الحالية بسبب ضيق هوامش الأرباح.

ريستاد إنرجي: خفض الإنتاج الأميركي قد يصل إلى 2.15 مليون برميل يوميا

وأعلنت شركة كونوكو فيليبس، الخميس، أنها ستقلص الإنفاق وتخفض إنتاجها النفطي المستهدف للعام الحالي في الولايات المتحدة بنحو 30 في المئة، في أكبر خفض حتى الآن من منتج كبير للنفط الصخري من أجل التأقلم مع هبوط غير مسبوق في الطلب.

كما خفض معظم منتجي النفط والغاز الأميركيين نفقاتهم وسرحوا آلاف العاملين وأغلقوا آبارا مع تقلص حركة السفر وأنشطة الشركات جراء الإغلاقات المرتبطة بفايروس كورونا، لتهبط أسعار الخام 60 في المئة هذا العام.

وذكرت كونوكو فيليبس أنها ستقلص الإنتاج المزمع في أميركا الشمالية بواقع 225 ألف برميل يوميا، وهو أكبر خفض في إنتاجها الصخري.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة رايان لانس "ببساطة، لن نبيع خامنا بمثل هذه الأسعار. أتوقع أن تروا المزيد من التخفيضات".

وتشير حسابات أجرتها رويترز من واقع التقليصات المعلنة من قبل منتجي النفط الأميركيين إلى أنهم خفضوا أهداف الإنتاج بنحو 729 ألف برميل يوميا حتى الآن.

وقالت ريستاد إنرجي الاستشارية، الأربعاء، إنه بحلول نهاية العام الحالي قد تصل تخفيضات الإنتاج الأميركي إلى 2.15 مليون برميل يوميا مقارنة بأهداف ما قبل فايروس كورونا.

وتتجاوز التخفيضات سريعا حتى أحدث توقعات الحكومة الأميركية، الأمر الذي يتيح للإدارة الأميركية تجاوز التخفيضات التي طلبتها منها دول تحالف أوبك+ خلف الكواليس، والتي لم يعلن عنها.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية قد توقعت، الاثنين الماضي، أن يهبط إنتاج النفط الصخري الأميركي بمقدار 194 ألف برميل يوميا في أبريل إلى حوالي 8.7 مليون برميل يوميا، مع تقليص المنتجين أنشطة الحفر بعد هبوط الأسعار.

وسيكون ذلك أكبر هبوط شهري في إنتاج النفط الصخري الأميركي منذ بدء الاحتفاظ بسجلات.

ويتراجع النفط الصخري منذ بضعة أشهر، لكن الانخفاضات من المتوقع أن تتسارع مع هبوط الطلب بحوالي 30 في المئة حول العالم بسبب جائحة فايروس كورونا.

وأعلن منتجون كثيرون، من بينهم إكسون موبيل وشيفرون، عن خطط لكبح الإنفاق ويتوقعون خفضا في الإنتاج في الأشهر المقبلة.

وقالت إدارة معلومات الطاقة في تقرير شهري إن الانخفاض في أبريل من المتوقع أن يعقبه هبوط قدره 183 ألف برميل يوميا في مايو وسيكون سادس انخفاض شهري على التوالي. وسيصل الإنتاج حينها إلى 8.53 مليون برميل يوميا وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2019.

وبحسب أرقام وزارة الطاقة الأميركية، سجل مجمل إنتاج النفط الأميركي مستوى قياسيا مرتفعا عند 12.9 مليون برميل يوميا في نوفمبر الماضي، وبلغ حينها إنتاج النفط الصخري 9.1 مليون برميل يوميا، وهو أيضا مستوى قياسي.

> 8.5
> مليون برميل يوميا إنتاج السعودية من النفط اعتبارا من مطلع مايو بحسب أرامكو

وتؤكد تخفيضات الإنتاج ما ذكرته السعودية عن أن التخفيضات الإجمالية ستصل إلى 19.5 مليون برميل يوميا ولن تقتصر على اتفاق تحالف أوبك+ المعلن بخفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا.

وكان وزير الطاقة السعودي قد ذكر هذا الأسبوع أن التخفيضات الفعلية لإمدادات النفط العالمية ستبلغ نحو 19.5 مليون برميل يوميا مع الأخذ في الاعتبار اتفاق الخفض الذي أبرمته أوبك+، وتعهدات من دول أخرى في مجموعة العشرين ومشتريات النفط المخصصة للاحتياطيات.

وقال إن دول مجموعة العشرين من خارج تحالف أوبك+ تعهدت بخفض إمدادات النفط بنحو 3.7 مليون برميل يوميا، بينما من المتوقع أن تبلغ مشتريات الخام المخصصة للاحتياطيات الاستراتيجية 200 مليون برميل خلال الشهرين المقبلين.

وأعلنت شركة أرامكو النفطية السعودية، الجمعة، أنّها ستضخ 8.5 مليون برميل يوميا لعملائها اعتبارا من الأول من مايو المقبل، تنفيذا لاتفاق خفض الإنتاج بهدف رفع الأسعار.

وجاء في بيان مقتضب على موقع سوق "تداول" المالية السعودية "تعلن شركة أرامكو السعودية أنها ستقوم بتزويد عملائها بـ8.5 مليون برميل يوميا من الزيت الخام اعتبارا من 1 مايو".

وتشمل هذه الكمية الخام المصدّر إلى الخارج والمستهلك محليا. ولم يحدد البيان الكمية الفعلية التي سيتم تصديرها.

ويهدف اتفاق خفض الإنتاج إلى محاولة رفع أسعار النفط في الأسواق المتخمة بالإمدادات مع تراجع الطلب على خلفية الإجراءات المرتبطة بالحد من انتشار فايروس كورونا المستجد وبينها وقف رحلات طيران وحظر تجول في عدد كبير من دول العالم.

وكانت السعودية رفعت إنتاجها وزادت صادراتها إلى مستويات غير مسبوقة في أبريل الجاري بعد فشل التوصل إلى اتفاق في مارس الماضي، ودخلت في حرب أسعار مع روسيا لحيازة أكبر حصة ممكنة في السوق، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق الأحد الماضي بوساطة من الولايات المتحدة.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الاثنين، أن الدول الرئيسية المصدرة للنفط ستصل في نهاية المطاف إلى خفض في الإنتاج يساوي ضعف ما اتفق عليه تحالف أوبك+، مشيرا إلى أنها تعتزم خفض إنتاجها بمقدار 20 مليون برميل يوميا.

وذكر المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، الجمعة، أن الكرملين يعتبر انخفاض أسعار النفط بعد اتفاق خفض الإنتاج مناسبة في الوضع الحالي، معربا عن ثقته في أن تأثير صفقة أوبك+ سيأتي.

وقال "لم يتم تفعيل الصفقة بالكامل بعد، فقد دخلت حيز التنفيذ، وتم الانتهاء منها، ولكن يجب إطلاقها من الناحية التكنولوجية وسيستغرق الأمر المزيد من الأيام، لذلك سيأتي التأثير بالتأكيد".

وأضاف بيسكوف "تعلمون أن الوضع تتم مراقبته بعناية، ويجري الاتصال، وقد اتصل وزيرنا مؤخرا بنظيره السعودي، لذلك نحن الآن نراقب الوضع... يجب أن ننتظر التأثير المباشر لهذه الصفقة التي تم إبرامها".

تحريك الاقتصاد الأميركي يفتح شهية الأسواق

عمّ اللون الأخضر جميع أسواق المال العالمية الرئيسية الجمعة في إجماع على الترحيب بالخطوات الأولية لإعادة فتح الاقتصاد الأميركي، رغم أن الطريق لا يزال طويلا لعودة النشاطات الاقتصادية إلى سابق عهدها.

لندن - قفزت مؤشرات الأسهم الأميركية الجمعة بعد قفزات مماثلة في الأسواق الآسيوية والأوروبية في أعقاب الخطوط الإرشادية الجديدة من الرئيس دونالد ترامب لإعادة فتح الاقتصاد تدريجيا.

واقترح ترامب الخميس توجيهات يمكن بموجبها لحكام الولايات التحرك لإعادة فتح الاقتصاد بعد إغلاقه بسبب انتشار فايروس كورونا المستجد في عملية من ثلاث مراحل.

وتوصي التوجيهات الاتحادية الجديدة بأنه ينبغي أن تسجل الولايات "منحنى منخفضا" لمدة 14 يوما في الإصابات بفايروس كورونا قبل البدء في عملية لإعادة الفتح على ثلاث مراحل.

وبث الإعلان حالة من التفاؤل بمغادرة أسوأ مراحل الوباء والنهوض من قاع الأزمة رغم أن ترامب قال "لن نفتح الاقتصاد دفعة واحدة، وإنما خطوة بخطوة بحذر".

وقبل ذلك قفزت الأسواق الآسيوية وخاصة مؤشر نيكاي في بورصة طوكيو للأوراق المالية الذي بلغ الجمعة أعلى مستوى إغلاق منذ نحو ستة أسابيع.

كما قفزت الأسهم الأوروبية وسط شعور بالارتياح بفضل خطط الرئيس الأميركي لتحريك عجلات أكبر اقتصاد في العالم.

وصعد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 2.5 في المئة ليتجاهل بيانات تُظهر أن الصين عانت من أسوأ انكماش اقتصادي في نحو ثلاثة عقود مع سحق الجائحة لأنشطة الشركات.

وارتفعت جميع القطاعات الفرعية الرئيسية الأوروبية، فيما صعدت أسهم التعدين 4.1 في المئة بفضل صعود أسعار السلع الأولية.

وتعافى المؤشر الأوروبي الواسع ستوكس 600 القياسي بنحو 24 في المئة منذ بلغ أدنى مستوى في ثمانية أعوام في مارس، بدعم مجموعة من إجراءات التحفيز العالمية ومؤشرات أولية على أن الجائحة تنحسر في أسوأ الأماكن تضررا في القارة.

وتقول تعليمات الإدارة الأميركية إنه قبل إعادة فتح الولايات للنشاط الاقتصادي ينبغي أن تحوز المستشفيات "برنامج فحص قويا" يشمل فحوص الأجسام المضادة للعاملين في الرعاية الصحية.

وجاء التحول الأميركي مفاجئا لأن ترامب أعطى حكام الولايات صلاحية القرار النهائي، بعد أن اختلف معهم بشأن من يملك السلطة النهائية للتفويض بإعادة فتح اقتصادات الولايات.

وفي المرحلة الأولى من إعادة فتح الاقتصاد، تقول التوجيهات إنه ينبغي تفادي تجمع أكثر من عشرة أشخاص إذا لم تكن إجراءات التباعد الاجتماعي فعالة. كما ينبغي الحد من السفر غير الضروري وتشجيع العمل عن بعد وإغلاق المناطق المشتركة في مقرات العمل. وستظل المدارس مغلقة في المرحلة الأولى، لكن مناطق التجمعات الكبيرة مثل دور السينما والمطاعم والملاعب الرياضية ودور العبادة يمكن أن تفتح في ظل "بروتوكولات تباعد مشددة".

كما يمكن للمستشفيات، التي تضررت بشدة بسبب الأزمة الصحية، استئناف جراحات مختارة، تعد مهمة لإيراداتها، ويمكن للصالات الرياضية استئناف العمل في ظل بروتوكولات جديدة، بينما ينبغي أن تظل الحانات مغلقة.

دونالد ترامب: لن نفتح الاقتصاد دفعة واحدة إنما بحذر خطوة خطوة

وفي المرحلة الثانية، التي تنطبق على الولايات والمناطق التي "لا دليل على زيادة جديدة" في حالات الإصابة بها، توصي التوجيهات بتجنب التجمعات التي تضم أكثر من 50 شخصا إذا لم تكن إجراءات التباعد الاجتماعي فعالة. ويمكن استئناف السفر غير الضروري وفتح المدارس والمعسكرات الشبابية، كما يُمكن فتح الحانات بطاقة استيعابية مخفضة.

وتشمل المرحلة الثالثة إلغاء القيود على عدد الموظفين في أماكن العمل.

ووصف مسؤول في البيت الأبيض التوجيهات بأنها متحفظة وأشار إلى أنها حظيت بموافقة كبار الأطباء في قوة المهام التابعة للرئيس المعنية بمكافحة فايروس كورونا.

انكماش الاقتصاد الصيني لم يقلق الأسواق

تلقت أسواق المال العالمية بيانات الانكماش الحاد للاقتصاد الصيني لأنها جاءت أقل من توقعاتها المتشائمة، الأمر الذي دفعها للارتفاع، بعد أن تلقت دعما آخر من خطوات اتخذتها دول كثيرة لتخفيف إغلاق الاقتصاد.

بكين - كشفت إحصاءات رسمية نشرت الجمعة أن الاقتصاد الصيني انكمش في الربع الأول من العام للمرة الأولى في تاريخه وبنسبة بلغت 6.8 في المئة بمقارنة سنوية، بعد توقف الاقتصاد في معظم ذلك الفصل بسبب إجراءات منع انتشار فايروس كورونا.

ومع ذلك، لم يبلغ التراجع تقديرات مجموعة محللين استطلعت وكالة الصحافة الفرنسية آراءهم وتوقعوا انكماشا بنسبة 8.2 في المئة.

وتعكس هذه الأرقام أسوأ أداء منذ بداية نشر الأرقام الفصلية لإجمالي الناتج الداخلي في بداية تسعينات القرن الماضي. وكان الاقتصاد الصيني سجل في الفصل الأخير من 2019 نموا بلغت نسبته 6 في المئة بمقارنة سنوية.

وعادة ما يتأثر الاقتصاد العالمي بشدة بأي تباطؤ في الاقتصاد الصيني، الذي يعد أكبر نشاط اقتصادي في العالم، وثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة. لكن أسواق المال العالمية ارتفعت أمس لأن الانكماش جاء أقل مما كانت تخشاه. ولم يسبق للصين أن سجلت انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي منذ 1976.

وقال يوشيهيرو أوكومورا من شركة "شيباغين" لإدارة الأصول إن الأسواق أخذت في الحسبان أساسا انكماشا اقتصاديا أكبر وكانت بيانات الجمعة "ضمن التوقعات".

> 6.8
> في المئة نسبة انكماش الاقتصاد الصيني في الربع الأول وهي أقل من التوقعات

وفي أوج انتشار فايروس كورونا في العالم، اعترف الناطق باسم المكتب الوطني للإحصاءات ماو شينجيونغ أنه ستكون "على الصين مواجهة صعوبات جديدة وتحديات لإعادة تحريك النشاط والإنتاج".

وفرضت بكين في نهاية يناير الماضي في إطار سعيها لاحتواء انتشار الفايروس الذي تسبب بوفاة 4632 شخصا حسب الأرقام الرسمية، إجراءات عزل غير مسبوقة ألحقت ضررا بالنشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من تحسن الظروف الصحية في الأسابيع الأخيرة ما زال مئات الملايين من الصينيين يحدون من تنقلاتهم خوفا من الإصابة بالفايروس.

ورأى المحلل جوليان إيفانز بريتشارد من مجموعة "كابيتال إيكونوميكس" أن اقتصاد الصين سيستأنف نموه في الربع الثاني من العام بعدما "واجه أقسى تباطؤ منذ الثورة الثقافية".

لكن متاعب الدولة الآسيوية العملاقة لن تنتهي، بل ستزداد الصعوبات حسب المحلل نفسه الذي تحدث عن ارتفاع البطالة وطلب داخلي ضعيف ووضع صعب في الخارج، وكلها عوامل ستؤثر على الصادرات.

ويأتي الانكماش بعد أن أغلقت السلطات الصينية المعامل وعلّقت أعمال البناء وفرضت إجراءات إغلاق واسعة كجزء من جهود احتواء الوباء، طوال معظم الأشهر الثلاثة، التي تغطيها البيانات.

عودة حذرة للنشاط الاقتصادي